

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

قَالَ تَجَالَى: ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ﴾ [الوَاقِعَةُ: ١٩]

القراءات: «ينزفون»: قرأ عاصم وحمة والكسائي وخلف العاشر بضم الياء وكسر الزاي. وقرأ الباقر بضم الياء وفتح الزاي.

المعنى والتوجيه: قال الرازي: فنقول: إما أن نقول معنى «لَا يُصَدَّعُونَ» أنهم لا يصيبهم الصداق وإما أنهم لا يفقدون. فإن قلنا بالقول الأول، فالترتيب في غاية الحسن لأنه على طريقة الارتقاء فإن قوله تعالى: «لَا يُصَدَّعُونَ» معناه لا يصيبهم الصداق لكن هذا لا ينفي السكر فقال بعده ولا يورث السكر كقول القائل ليس فيه كثرة ثم يقول ولا قليلة تتميماً للبيان ولو عكست الترتيب لا يكون حسناً وإن قلنا «ولا يُنْزَفُونَ» لا يفقدون فالترتيب أيضاً كذلك لأن قولنا «لَا يُصَدَّعُونَ» أي لا يفقدونه ومع كثرته ودوام شربه لا يسكرون فإن عدم السكر لنفاذ الشراب ليس بعجب لكن عدم سكرهم مع أنهم مستديمون للشراب عجيب وإن قلنا «ولا يُنْزَفُونَ» بمعنى لا ينفذ شرابهم كما بينا هناك فنقول أيضاً إن كان لا يصدعون بمعنى لا يصيبهم صداق فالترتيب في غاية الحسن، وذلك لأن قوله تعالى: «لَا يُصَدَّعُونَ» لا يكون بيان أمر عجيب إن كان شرابهم قليلاً فقال «لَا يُصَدَّعُونَ عنها» مع أنهم لا يفقدون الشراب ولا ينزفون الشراب. وإن كان بمعنى لا ينزفون عنها فالترتيب حسن لأن معناه لا ينزفون عنها بمعنى لا يخرجون عما هم فيه ولا يؤخذ منهم ما أعطوا من الشراب ثم إذا أفنوها بالشراب يعطون.

قَالَ تَجَالَى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الوَاقِعَةُ: ٢٢]

القراءات: «وحوور عين» قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر بالجر فيهما وقرأ الباقر بالرفع فيهما.

التوجيه: قال الرازي: الأول- الرفع وهو المشهور ويكون عطفًا على ولدان. فإن قيل: قال قبله ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْحِيَامِ﴾ [الجن: ٧٢] إشارة إلى كونها مخدرة ومستورة فكيف يصح قولك: إنه عطف على ولدان؟ نقول: الجواب عنه من وجهين: أحدهما- وهو المشهور أن نقول: هو عطف عليهم في اللفظ لا في المعنى أو في المعنى على التقدير والمفهوم لأن قوله تعالى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ﴾ معناه لهم ولدان كما قال تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ﴾ فيكون «وَحُورٌ عَيْنٌ» بمعنى ولهم حور عين. ثانيهما- وهو أن يقال ليست الحور منحصرات في جنس بل لأهل الجنة «حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ» في حظائر معظمات ولهن جوازي وخوادم وحور تطوف مع الولدان السقاة فيكون كأنه قال يطوف عليهم ولدان ونساء. الثاني- الجر عطفًا على أكواب وأباريق، فإن قيل كيف يطاق بهنّ عليهم؟ قلنا: هو عطف في اللفظ للمجاورة لا في معنى، وكيف لا يجوز هذا وقد جاز: تقلد سيفًا ورمحًا، أو يكون عطفًا على جنات أي «أولئك المقربون في جنات النعيم وفاكهة مما يتخيرون ولحمٍ وحورٍ».

وقال ابن جرير: اختلفت القراء في قراءة قوله «وَحُورٌ عَيْنٌ» فقرأته عامة قراء الكوفة وبعض المدنيين «وَحُورٍ عَيْنٍ» بالخفض إنباعًا لإعرابها إعراب ما قبلها من الفاكهة واللحم وإن كان ذلك مما لا يُطاق به ولكن لما كان معروفًا معناه المراد أتبع الآخر الأول في الإعراب كما قال بعض الشعراء:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَزُرْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فالعيون تكحل ولا تزجج إلا الحواجب فردّها في الإعراب على الحواجب لمعرفة السامع معنى ذلك. وقرأ ذلك بعض قراء المدينة ومكة والكوفة وبعض أهل البصرة بالرفع «وَحُورٌ عَيْنٌ» على الابتداء وقالوا: الحور العين لا يُطاق بهن فيجوز العطف بهن في الإعراب على إعراب فاكهة ولحم ولكنه مرفوع بمعنى: وعندهم حور عين أو لهم حور

عين والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إنها قراءتان معروفتان قد قرأ بكل واحدة منهما جماعة من القراء مع تقارب معنيهما فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب.

وقال الألويسي: «وَحُورٌ عَيْنٌ» عطف على (ولدان) أو على الضمير المستكن في «متكئين» أو على مبتدأ حذف هو وخبره أي لهم هذا كل «وَحُورٌ» أو مبتدأ حذف خبره أي لهم أو فيها حور وتعقب الوجه الأول: بأن الطواف لا يناسب حالهن وأجيب بأنه لا يبعد أن يكون من الحور ما ليس بمقصورات في الخيام ولا مخدرات هن كالخدم هن لا يبالي بطوافهن ولا ينكر ذلك عليهن وأن الطواف في الخيام أنفسها وهو لا ينافي كونهن مقصورات فيها أو أن العطف على معنى لهم (ولدان) و(حور)، والثاني: بأنه خلاف الظاهر جداً، والثالث: بكثرة الحذف (وعين) جمع عيناء وأصله عين على فعل كما تقول حمراء وحمراء فكسرت العين لئلا تنقلب الياء واوًا وليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة كما أنه ليس فيه واو ساكنة قبلها كسرة. وقرأ السلمي والحسن وأبو جعفر وعاصم وحمزة والكسائي: «وَحُورٌ عَيْنٌ» بالجر وخرج على العطف على «جنات النعيم» وفيه مضاف محذوف كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور على تشبيه مصاحبة الحور بالظرف على نهج الاستعارة المكنية وقرينتها التخيلية وإثبات معنى الظرفية بكلمة (في) فهي باقية على معناها الحقيقي ولا جمع بين الحقيقة والمجاز وذهب إلى العطف المذكور الزمخشري وتعقبه أبو حيان فقال: فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط ببعض وهو فهم أعجمي وليس كما قال كما لا يخفى أو على (أكواب) ويجعل من باب: متقلداً سيفاً وريحاً. كما سمعت آنفاً فكأنه قيل: يُنَعَّمُونَ بِأَكْوَابٍ وَبِحُورٍ وَجُورٌ أن يبقى على ظاهره المعروف وأن الولدان يطوفون عليهم بالحور أيضاً لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكول والمشروب والمنكوح كما تأتي الخدام بالسراي للملوك ويعرضوهن عليهم وإلى هذا ذهب أبو عمرو، وقطرب وأبى ذلك صاحب الكشف فقال: أما العطف على الولدان على

الظاهر فلا لأن ولدان لا يطوفون بهن طوافهم بالأكواب والقلب إلى هذا أميل إلا أن يكون هناك أثر يدل على خلافه وكون الجر للجوار يأباه الفصل أو يضعفه.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ [الْوَاقِعَةُ: ٣٧]

القراءات: قرأ شعبة وحمزة وخلف «عُرْبًا» وقرأ الباقون «عُرْبًا».

التوجيه: قال الشنقيطي: وقوله «عُرْبًا» قرأه عامة القراء السبعة غير حمزة وشعبة عن عاصم «عُرْبًا» بضم العين والراء، وقرأ حمزة وشعبة «عُرْبًا» بسكون الراء وهي لغة تميم ومعنى القراءتين واحد، وهو جمع عروب وهي المتحبة إلى زوجها الحسنة التبعيل، وهذا هو قول الجمهور وهو الصواب إن شاء الله. ومنه قول لبيد:

وفي الخباء عروب غير فاحشة ريا الروادف يعشى دونها البصر

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأ عُرْبًا بضم العين والراء. وقرأ «عُرْبًا» بضم العين وتخفيف الراء. وهي لغة تميم وبكر، والضم في الحرفين أولى القراءتين بالصواب لما ذكرت من أنها جمع عروب، وإن كان فعول أو فاعيل أو فعال إذا جمع، جُمع على فُعْل بضم الفاء والعين، مذكرًا كان أو مؤنثًا والتخفيف في العين جائز.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّدًا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾

[الْوَاقِعَةُ: ٤٧]

القراءات: قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «أُنْذًا.....إِنَّا» وقرأ الباقون

«أُنْذًا.....إِنَّا».

التوجيه: قرئ «أُنْذًا.....أُنْذًا» على الاستفهام الإنكاري الذي يفيد استبعادهم

للبعث بقولهم «أُنْذًا لمبعوثون» كما يفيد استبعادهم لموتهم؛ لطول أملهم واغترارهم بالحياة بقولهم «أُنْذًا متنا»، وقرأ «أُنْذًا.....إِنَّا» على حذف همزة الاستفهام في قوله «إِنَّا» للدلالة المقال عليها أو للدلالة على أنهم كانوا يثبتون بعثهم على سبيل الاستهزاء والسخرية.

قَالَ تَجَالِي: ﴿أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الزَّاقِعَاتِ: ٤٨]

القراءات: «أوءاباؤنا» قرأ قالون وابن عامر وأبو جعفر بإسكان الواو وقرأ الأصبهاني كذلك إلا أنه ينقل حركة الهمزة التي بعد الواو إليها على قاعدته وقرأ الباقون بفتح الواو على أن العطف بالواو وأعيدت معها همزة الاستفهام الاستنكاري.

التوجيه: قال الشنقيطي: وقوله: «أوءاباؤنا الأولون»، قرأه عامة القراء السبعة، غير ابن عامر وقالون عن نافع: «أوءاباؤنا» بفتح الواو على الاستفهام والعطف وقد قدمنا مراراً أن همزة الاستفهام إذا جاءت بعدها أداة عطف كالواو والفاء، وثم نحو «أوءاباؤنا»، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الزَّاقِعَاتِ: ٩٧]، ﴿أَثْمَرُ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يُونُسَ: ٥١] أن في ذلك وجهين لعلماء العربية والمفسرين، الأول منهما - أن أداة العطف عاطفة للجملة المصدر بالاستفهام على ما قبلها وهمزة الاستفهام متأخرة رتبة عن حرف العطف، ولكنها قدمت عليه لفظاً لا معنى لأن الأصل في الاستفهام التصدير به كما هو معلوم في محله. والمعنى على هذا واضح وهو أنهم أنكروا بعثهم أنفسهم بأداة الإنكار التي هي الهمزة، وعطفوا على ذلك بالواو إنكارهم بعث آبائهم الأولين، بأداة الإنكار التي هي الهمزة المقدمة عن محلها لفظاً لا رتبة، وهذا القول هو قول الأقدمين من علماء العربية واختاره أبو حيان في البحر المحيط وابن هشام في مغنى اللبيب، وهو الذي صرنا نميل إليه أخيراً بعد أن كنا نميل إلى غيره. **الوجه الثاني** - هو أن همزة الاستفهام في محلها الأصلي، وأنها متعلقة بجملة محذوفة والجملة المصدرية بالاستفهام معطوفة على المحذوفة بحرف العطف الذي بعد الهمزة وهذا الوجه يميل إليه الزخشي في أكثر المواضع من كشفه، وربما مال إلى غيره.

وعلى هذا القول فالتقدير: أمبعوثون نحن وأباؤنا الأولون؟ وما ذكره الزخشي هنا من أن قوله: ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ [الزَّاقِعَاتِ: ٤٨] معطوف على واو الرفع في قوله: ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾ وأنه ساغ العطف على ضمير رفع متصل من غير توكيد بالضمير المنفصل لأجل الفصل

بالهمزة لا يصح، وقد رده عليه أبو حيان وابن هشام وغيرهما. وهذا الوجه الأخير مال إليه ابن مالك في الخلاصة في قوله:

وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح

وقرأ هذا الحرف قالون وابن عامر أو أبأؤنا بسكون الواو، والذي يظهر لي على قراءتهما أن أو بمعنى الواو العاطفة، وأن قوله: «ءأبأؤنا» معطوف على محل المنصوب الذي هو اسم إن، لأن عطف المرفوع على منصوب إن بعد ذكر خبرها جائز بلا نزاع، لأن اسمها وإن كان منصوباً فأصله الرفع لأنه مبتدأ في الأصل. كما قال ابن مالك في الخلاصة:

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملا

وإنما قلنا إن أو بمعنى الواو، لأن إتيانها بمعنى الواو معروف في القرآن وفي الكلام العربي، فمنه في القرآن: ﴿فَالْمُلْكِيَّتِ ذِكْرًا ۝ عَذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [المرسلات: ٥ - ٦]؛ لأن الذكر الملقى للعدو والنذر معاً لا لأحدهما، لأن المعنى أنها أتت الذكرى. إعداراً وإنذاراً، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَشْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الأنبياء: ٢٤]، أي ولا كفوراً وهو كثير في كلام العرب، ومنه قول عمرو بن معد يكرب:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

فالمعنى ما بين الملجم مهره وسافع: أي أخذ بناصيته ليلجمه، وقول نابغة ذبيان:

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فألقوه كما زعمت ستا وستين لم تنقص ولم تزد

فقوله: أو نصفه كما هو ظاهر من معنى البيتين المذكورين، لأن مرادها أنها تمت أن يكون الحمام المار بها هو ونصفه معه لها مع حمامتها التي معها، ليكون الجميع مائة حمامة، فوجدوه ستاً وستين ونصفها ثلاث وثلاثون فيكون المجموع تسعاً وتسعين.

قَالَ تَجَالِي: ﴿ فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِرِ ﴾ [الواقعة: ٥٥]

القراءات: «شرب» قرأ نافع وعاصم وحمة وأبو جعفر بضم الشين والباقون بفتحها.

التوجيه: قال القرطبي: قراءة نافع وعاصم وحمة «شرب» بضم الشين. وقرأ الباقون بفتحها لغتان جيدتان، تقول العرب: شربت شرباً وشرباً وشرباً بضميتين. قال أبو زيد. سمعت العرب تقول بضم الشين وفتحها وكسرهما، والفتح هو المصدر الصحيح؛ لأن كل مصدر من ذوات الثلاثة فأصله فَعَلَ، ألا ترى أنك تروه إلى المرة الواحدة. فتقول: فَعَلَةَ نحو شَرَبَةٍ وبالضم الاسم. وقيل أن المفتوح والاسم مصدران الشرب كالأكل، الشرب كالذكر والشرب بالكسر المشروب كالطحن المطحون.

وقال ابن عاشور: وقرأ نافع وعاصم وحمة وأبو جعفر (شرب) بضم الشين اسم مصدر شرب وقرأ الباقون بفتح الشين وهو المصدر لشرب ورويت عن ابن عمر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسندٍ صححه الحاكم.

قَالَ تَجَالِي: ﴿ نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ [الواقعة: ٦٠]

القراءات: «قدرنا» قرأ ابن كثير بتخفيف الدال والباقون بتشديدها.

التوجيه: قال الشنقيطي: وإيضاح ذلك أن لقوله «قدرنا» وجهين من التفسير وفيما تتعلق به «على أن نبذل» وجهان أيضاً، فقال بعض العلماء: وهو اختيار ابن جرير أن قوله «قدرنا بينكم الموت» أي قدرنا لموتكم أجلاً مختلفاً وأعماراً متفاوتة فمنكم من يموت صغيراً ومنكم من يموت شاباً، ومنكم من يموت شيخاً. وهذا المعنى دلت عليه آيات كثيرة من كتاب الله كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّقَ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ ﴾ [الحج: ٥] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخاً وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّقُ مِنْ قَبْلُ وَلَتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [غافر: ٦٧]، وقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [فَتَاوِل: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [الْمَائِفُونَ: ١١] وقوله ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ أي ما نحن بمغلوبين، والعرب تقول: سبقه على كذا أي غلبه عليه وأعجزه عن إدراكه أي وما نحن بمغلوبين على ما قدرنا من آجالكم وحددناه من أعماركم فلا يقدر أحد أن يقدم أجلاً أحرناه ولا يؤخر أجلاً قدمناه. وهذا المعنى دلت عليه آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الْأَعْرَاف: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نُوح: ٤] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَلًّا﴾ [الْأَعْرَاف: ١٤٥] إلى غير ذلك من الآيات، وعلى هذا القول، فقوله تعالى ﴿عَلَى أَنْ تُبَدَّلَ أَمْثَلُكُمْ﴾ ليس متعلقاً بمسبوقين بل بقوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ والمعنى نحن قدرنا بينكم الموت على أن نبذل أمثالكم. أي نبذل من الذين ماتوا أمثلاً لهم نوجدهم. وعلى هذا، فمعنى تبديل أمثالهم إيجاد آخرين من ذرية أولئك الذين ماتوا وهذا المعنى تشهد له آيات من كتاب الله كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنتَ شَاقُّكُمْ مِنْ دُرِيَّةٍ قَوْمٍ ءَاخِرِينَ﴾ [الْأَنْعَام: ١٣٣] إلى غير ذلك من الآيات. وهذا التفسير هو اختيار ابن جرير، وقراءة قدرنا بالتشديد مناسبة لهذا الوجه، وكذلك لفظة بينكم.

الوجه الثاني- أن قدرنا بمعنى قضينا وكتبنا أي كتبنا الموت وقدرناه على جميع الخلق، وهذا الوجه تشهد له آيات من كتاب الله كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الْقَصَص: ٢٨] وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الْأَعْرَاف: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الْفُرْقَان: ٥٨]، وعلى هذا القول فقوله: ﴿عَلَى أَنْ تُبَدَّلَ﴾ متعلق بمسبوقين أي ما نحن مغلوبين والمعنى وما نحن بمغلوبين على أن نبذل أمثالكم إن أهلكناكم لو شئنا فنحن قادرون على إهلاككم، ولا يوجد أحد يغلبنا ويمنعنا من خلق أمثالكم بدلاً منكم.

وهذا المعنى تشهد له آيات من كتاب الله كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِخَازٍنٍ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٢٠﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ١٩ - ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [مُحَمَّدًا: ٣٨].

وقال ابن عاشور: قرئ بالتشديد وبالتخفيف، «قدرنا، قدرنا»، وهما بمعنى واحد، فالتشديد مصدره التقدير، والتخفيف مصدره القدر.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى﴾ [الْوَاقِعَةُ: ٦٢]

القراءات: «النشأة» قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الشين وألف بعدها والباقون بإسكان الشين وحذف الألف.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرأ الجمهور «النشأة» بسكون الشين تليها همزة مفتوحة مصدر نشأ على وزن المرة وهي مرة الجنس. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحده بفتح الشين بعدها ألف تليها همزة وهو مصدر على وزن الفعالة على غير قياس.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الْوَاقِعَةُ: ٦٦]

القراءات: قرأ شعبة «أئنَّا لمغرمون» وقرأ الباقيون «إِنَّا لمغرمون».

التوجيه: قراءة «أئنَّا» تفيد الاستنكار والاستبعاد، وأنهم كانوا ينكرون ذلك، وقراءة «إِنَّا» تحتل أن تكون كذلك على معنى الاستفهام، وقد حذفت أداة الاستفهام تخفيفاً، وتحتل أن يكونوا قد قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء والسخرية.

قَالَ تَجَالِي: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [٧٥ - ٧٧] [الواقعة: ٧٥ - ٧٧]

القرءات: «بمواقع»: قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر «بموقع» بإسكان الواو وحذف الألف بعدها وقرأ الباقون «بمواقع» بفتح الواو وإثبات الألف بعدها على الجمع.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «بمواقع» بصيغة الجمع بفتح الواو وي بعدها ألف وقرأه حمزة والكسائي وخلف «بموقع» سكون الواو دون ألف بعدها بصيغة المفرد على أنه مصدر ميمي أي بوقوعها أي غروبها أو هو اسم لجهة غروبها كقوله ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾.

قلت: وعلى هذا فتعلق هذا القسم بالمقسم عليه بعده تعلق بديع، أما على قراءة «موقع» بمعنى «وقوع»، فهو أن النجم إذا وقع نتج عن ذلك - كما ثبت حديثاً - العديد من العناصر التي يحتاجها الخلق في معاشهم وصناعاتهم، فكما أن وقوع النجم ينجم عنه الخير الكثير، فكذلك القرآن الكريم في نزوله خيرٌ كثير وبركة عميمة، وأما على قراءة «مواقع» فكذلك لأن ما نراه في السماء - كما ثبت حديثاً - هو موقع النجم وليس النجم نفسه، والنجم إذا انفجر نجم عن ذلك العناصر الكثيرة ويبقى موقعه مضيئاً في السماء لأجل طويل، فلا يظهر موقع النجم إلا بوقوعه، فهما قراءتان متكاملتان، ويحتمل أن يكون قوله «بموقع» دالاً على الجنس، فيكون بمعنى «مواقع».

قَالَ تَجَالِي: ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]

القرءات: «فروح» قرأ رويس بضم الراء وقرأ الباقون بفتحها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فروح» بفتح الراء وفيه وجوه:

- (أ) هو الرحمة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْسَوْا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧] أي من رحمة الله.
- (ب) الراحة.

(جـ) الفرح، وأصل الروح السعة، ومنه الروح لسعة ما بين الرجلين دون الفحج. وقرئ «فروح» بضم الروح بمعنى الرحمة.

وقال أبو حيان: قرئ بضم الراء، قال الحسن: الروح: الرحمة لأنها كالحياء للمرحوم وقال أيضًا: روحه تخرج في ريحان، وقيل الروح: البقاء أي فهذان له معًا وهو الخلود مع الرزق.

فائدة: قال ابن عاشور: ومعنى الآية على قراءة ضم الراء: أن روحه معها الريحان وهو الطيب وجنة النعيم وقد ورد في حديث آخر: أن روح المؤمن تخرج طيبة. وقيل: أطلق الروح بضم الراء على الرحمة لأن من كان في رحمة الله فهو الحي حقًا فهو ذو روح أما من كان في العذاب فحياته أقل من الموت فقال تعالى «لا يموت فيها ولا يحيى» أي لأنه يتمنى الموت فلا يجده.

